الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.36

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٣ من جدول الأعمال
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

فنزويلا*: مشروع قرار

النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق الآراء في مونتيري أثناء المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[1] الذي تم اعتماده في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

وإذ تشدد على أهمية الاستمرار في المشاركة التامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان المتابعة الملائمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ولمواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية ضمن إطار عمل جدول الأعمال الشامل للمؤتمر،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، رقم المبيع (E.02.II.A.7).

121102 121102 02-68813 (A)
0268813

وإذ تدرك الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق المقاصد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية في قياس التقدم الإنمائي المحرز وفي المساعدة في توجيه أولويات التعاون الإنمائية وكذلك النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما ببيان لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وإذ ترحب بصفة خاصة بقرار اللجنة الوارد في الفقرة ١٠ الذي طلبت فيه إلى البنك الدولي وإلى صندوق النقد الدولي إعداد وثيقة بمعلومات أساسية لتسهيل النظر في السبل البراغماتية والابتكارية لزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية في عمل المؤسستين بما يتفق ومبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والاستيعاب،

١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون مع الأمانات ذات الصلة لأصحاب المصلحة المؤسسين ومن خلال الاستخدام الكامل لآليات مجلس المدراء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومن خلال الدعم الفعال من الأمانة العامة للأمم المتحدة والاعتماد على التجربة الناجحة في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية بإعداد تقرير شامل عن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعقودة في المؤتمر الدولي والتركيز على التقدم المحرز تحت كل واحد من العناوين الفرعية التالية:

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

- التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم الجهود المتعلقة بإيجاد بيئة مواتية على الصعيد الوطني ولا سيما من خلال تقديم الدعم لبناء القدرات في البلدان النامية؛

تعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

- التدابير المتخذة في بلدان المصدر ومن جانب المؤسسات متعددة الأطراف والإقليمية بما فيها الآليات والصكوك الجديدة لتسهيل ودعم تدفقات رأس المال الخاص بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية وأثرها؛
- الخطوات المتخذة لتشجيع الإدارة السليمة للشركات؛
- الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز الدعم المالي والتقني المقدم إلى البلدان النامية من أجل التخفيف من قلة الفرص في الحصول على رأس المال الخاص والهبوط الحاد في التدفقات المالية الدولية وكذلك للمساهمة في جهودها المتعلقة بزيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

التجارة الدولية كأداة للتنمية

- التقدم المحرز في معالجة القضايا التي تحظى بالاهتمام الخاص للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتجارة الدولية لتعزيز قدرتها على تمويل التنمية بما فيها الحواجز التجارية وأوجه الدعم لتشويه التجارة والتدابير الأخرى لتشويه التجارة لا سيما في قطاعات التصدير ذات الاهتمام الخاص للبلدان النامية بما في فيها الزراعة وسوء استعمال تدابير مكافحة الإغراق والحواجز التقنية والتدابير الصحية وتدابير مكافحة الآفات وتحرير التجارة في الصناعات كثيفة الاستعمال للعمالة وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية والتجارة في الخدمات والحدود القصوى للتعريفات الجمركية وارتفاع التعريفات وتصعيد التعريفات وكذلك الحواجز غير التعريفية وحركة الأشخاص الطبيعيين وعدم الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية والفلكلور ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتنفيذ وتسهيل الاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية من منظمة التجارة العالمية[٢] بطريقة تدعم الصحة العامة والحاجة إلى أحكام لمعاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية في الاتفاقات التجارية وجعلها أكثر دقة وفعالية وذات منحى عملي،

- التقدم المحرز في مجال المساعدة المتعددة الأطراف للتخفيف من آثار الكساد في عائدات الصادرات للبلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على صادرات السلع وتقييم فعالية الاستعراض الأخير لمرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي وكذلك التقدم المحرز في تمكين البلدان النامية المصدرة للسلع من تأمين نفسها ضد المخاطر بما في ذلك ضد الكوارث الطبيعية وفي الجهود التي تبذلها وكالات المعونة المتعددة الأطراف لتعزيز دعمها لبرامج تنويع الصادرات في تلك البلدان؛

- الأسباب الكامنة وراء انعدام التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده أثناء المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة من ٩ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٣] ولا سيما في مجالات الزراعة والمعاملة الخاصة والتفضيلية وقضايا التنفيذ الأخرى التي تهم البلدان النامية؛

- الجهود المبذولة لتسهيل انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية بشروط منصفة ومعقولة مع مراعاة خصوصيات كل بلد؛

---

(٢) انظر الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي المعقودة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات الأمانة العامة للغات، رقم المبيع Gatt/1994-7).

(٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

- الجهود المتعددة الأطراف المبذولة للتخفيف من آثار الكساد في عائدات الصادرات في البلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على صادرات السلع؛
- الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو لتحقيق الهدف المتمثل في وصول صادرات أقل البلدان نموا دون جمارك ودون حصص إلى جميع الأسواق على النحو المتصور في برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي اعتمد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠١[٤]؛

زيادة التعاون التقني والمالي الدولي من أجل التنمية؛

- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية بما في ذلك بيان مصادرها وإجراءاتها؛
- الجهود المبذولة لتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتسليمها ولا سيما التقدم المحرز في استخدام أطر العمل الإنمائية التي تملكها وتسيرها البلدان النامية كأداة لتقديم المعونة؛
- الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لإيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية؛
- الخطوات التي اتخذتها المؤسسات المتعددة الأطراف لتوفير الدعم الملائم للبلدان التي تواجه الفقر؛
- التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الثنائية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية؛

الدين الخارجي

- التدابير المتعلقة بمعالجة التنفيذ البطيء لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والأسباب الكامنة وراء البطء في هذا التنفيذ؛
- الخطوات المتخذة لضمان أن تراعي الاستعراضات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين أثر تخفيف الدين على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الإعلان بشأن الألفية[٥]؛

---

(٤) انظر A/CONF.191/11.

(٥) القرار ٥٥/٢.

- التقدم المحرز في استعراض الإجراءات والافتراضات المفاهيمية لتحليل القدرة على تحمل الدين وفي مراعاة أية احتمالات سلبية للنمو العالمي وهبوط معدلات التبادل التجاري؛

- التدابير المتخذة لتحديد آليات ابتكارية للمعالجة الشاملة لمشاكل الدين في البلدان النامية بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل؛

معالجة القضايا المستمرة: تعزيز الاتساق والتناسق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لدعم التنمية

- الإجراءات التي اتخذتها جميع المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة لتعزيز المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في اتخاذ القرارات وتحديد القواعد؛

- الإجراءات المتخذة لتشجيع الاستقرار المالي وتطبيق السياسات والقواعد التي تخفف من آثار التقلبات المالية وتحسن الشفافية والمعلومات بشأن التدفقات المالية؛

- الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات المالية الدولية لدعم البرامج الوطنية من أجل التركيز على سياسات الاقتصاد الكلي الحرجة لتحقيق أهداف تلك البرامج والمدى الذي تراعي فيه الظروف الاجتماعية وقدرات التنفيذ وتعزيز الملكية الوطنية والحاجة إلى النمو الاقتصادي والتنمية؛

- الدعم الذي قدمته المؤسسات المالية الدولية للبلدان المتأثرة بالأزمة المالية والجهود المبذولة لضمان تزويد هذه المؤسسات بالموارد الكافية حتى تقوم بتقديم التمويل الطارئ في الوقت المناسب؛

- التقدم المحرز من جانب المجتمع الدولي لمنع أعمال الفساد وكذلك في إعادة الأموال والأصول المكتسبة بطريقة غير شرعية إلى بلدان المنشأ بما في ذلك التقرير المرحلي عن حالة المفاوضات المتعلقة باستكمال الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد؛

- التقدم المحرز في تعزيز الدور المثبت للاستقرار لصناديق الاحتياطي الإقليمية ودون الإقليمية وترتيبات التبادل والآليات المماثلة التي تستكمل جهود المؤسسات المالية الدولية؛

- الخطوات المتخذة لتنظيم توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة من أجل تعزيز الاستقرار المالي وآفاق التنمية في البلدان النامية؛

- تقييم الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لاستخدام معايير الشفافية والموضوعية في تقييمات المخاطرة المتعلقة بالسيادة؛
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الحملة الإعلامية العالمية المنصوص عليها في توافق الآراء في مونتيري[٦] وأثرها على زيادة التوعية وتوليد موارد إضافية لتمويل التنمية؛

٢ - **تقرر** أن يشكل العمل التحضيري وتقارير الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وكذلك العملية التحضيرية لحوار الجمعية العامة الرفيع المستوى مساهمة في إعداد التقرير الشامل الذي يقدم على أساس سنوي إلى الجمعية العامة تحت البند ''متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في جدول الأعمال'' وكذلك في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يجري كل سنتين؛

٣ - **تقرر** في هذا الصدد اعتبار النظر في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والنظر في متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية كخطوة وسيطة في الإعداد للحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين.

---

(٦) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (E.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٧١.